04

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش. م . ي. ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 م

Yemen Mobile يمن موبايل
معنا .. إتصالك أسهل

للإسترداد لأي أصل بشكل فردي تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد على أساس الوحدة المنتجة للنقد التابعة للأصل، عندما يكون من الممكن تحديد أساس التوزيع الثابت والمعقول فأنه أيضاً يتم توزيع الموجودات على الوحدات المنتجة للنقد، أو فيما عدا ذلك فإنه يتم توزيعها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي من الممكن أن يتم تحديد أساس ثابت ومعقول لها.

القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الإستخدام أيهما أكبر. عند تقدير قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتصل إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر فائدة قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي تكون التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لها لم يتم تسويتها.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد والتي تم تقديرها للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمتها الحالية فإنه يتم تخفيض القيمة الحالية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم تحميل خسارة إنخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الشامل، مالم يكن ذلك الأصل مسجلاً بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم معاملة الإنخفاض في القيمة على أنه إنخفاض نتيجة إعادة التقييم.

في حال ما تم لاحقاً عكس خسارة إنخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة القابلة للإسترداد على أن لا تكون الزيادة أكبر من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الإنخفاض في القيمة يتم تسجيله مباشرة في بيان الدخل الشامل، مالم يكن ذلك الأصل مسجلاً بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم معاملة الإنخفاض في القيمة على أنه إرتفاع نتيجة إعادة التقييم.

7.4 إنخفاض الشهرة

كما تم بيانه في الإيضاح (4.4) فيما سبق يتم قياس الشهرة مبدئياً بسعرالتكلفة، وبعد الإعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة المكتسبة في إندماج الأعمال بسعر التكلفة ناقصاً أية خسائر متراكمة للأنخفاض .

8.4 المخزون

يظهر المخزون على أساس سعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. يتم تحديد تكلفة المخزون بناءً على أساس المتوسط المرجح. تتكون التكلفة من ثمن الشراء إضافة إلى المصاريف غير المباشرة التي تكبدتها الشركة في سبيل الوصول بالمخزون إلى شكله ومكانه الحالي. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق السعر التقديري للبيع مطروحاً منه التكاليف المتكبدة في التسويق والبيع والتوزيع.

9.4 الموجودات المالية

يتم الإعتراف أو عدم الإعتراف بالموجودات المالية في تاريخ المعاملة التجارية، وذلك عند شراء أو بيع الموجودات والذي ينص شروط عقد البيع أو الشراء على تسليمها وفقاً لجدول زمني محدد من قبل سوق مالي. يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، فيما عدا الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيم العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تقيم مبدئيا بالقيمة العادلة، إن وجدت.

يتم لاحقاً قياس جميع الموجودات المالية التي تم الإعتراف بها مسبقاً بالتكلفة المخفضة أو قيمتها العادلة إعتماداً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية كأدوات ملكية غير مشتقة وتتوافق مع تعريف الملكية من قبل المصدر، بإستثناء بعض الأدوات المالية غير المشتقة والمعروضة كملكية من قبل المصدر. جميع الأدوات المالية غير المشتقة الأخرى تصنف أدوات مديونية. ويصف معيار المحاسبة الدولي رقم 39 التصنيفات المختلفة للموجودات المالية في واحدة من الفئات الأربعة التالية:

- **الموجودات المالية بالقيمة عبر الأرباح أو الخسائر:** تصنف الموجودات ضمن هذه الفئة عندما تشترى على وجه أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب، أي أنها موجودات لغرض المتاجرة أو أنها مشتقات مالية، وتدرج جميع التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المقيمة بالقيمة العادلة عبر الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل عند تكبدها. وفي السنةالمالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م لم يكن لدى الشركة أية موجودات مالية مصنفة في هذا الفئة.

- **القروض والمدينون** القروض والمدينون موجودات مالية غير مشتقة بفترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد ولا توجد لها أسعار في سوق نشط، لذلك لا يمكن أن تصنف تحت هذه الفئة الموجودات التي ترغب الشركة في بيعها في الحال أو في القريب العاجل، ويتم تقييم هذه الموجودات بسعر التكلفة ناقصاً أي إنخفاض في القيمة أو عدم التحصيل،وتدرج هذه الموجودات في البيانات المالية بسعر التكلفة مخصوماً منها أي نقص لقاء الإنخفاض أو عدم التحصيل، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل الشامل. وبصورة عامة، يصنف المدينون والأرصدة المدينة الأخرى ضمن هذه الفئة. حيث يظهر المدينون التجاريون بالمبلغ الأصلي للفاتورة ناقصاً المخصصات المجنبة لقاء أي مبالغ غير محصلة. ويتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يكون تحصيلها محتملاً ويتم شطب الديون الرديئة عند التأكد من عدم تحصيلها.

- **الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق:** تعتبر موجودات مالية غير مشتقة بتواريخ ثابتة أو قابلة للتحديد لسدادها أو تاريخ إستحقاق محدد ولدى الشركة نية وقدرة قوية على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- **الموجودات المالية المتوفرة للبيع:** تعتبر موجودات مالية غير مشتقة تصنف على أنها متوفرة للبيع عند الإعتراف الأولي بها أو أنها لم تصنف ضمن أي من الفئات الثلاث السابقة، وتدرج هذه الموجودات في البيانات المالية بقيمتها العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العالة للموجودات المالية المتوفرة للبيع مباشرة في بيان الدخل الشامل إلى أن يتم بيعها او تنخفض قيمتها، وحينئذ يتم إدراج أية أرباح أو خسائر مجمعة سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية، في بيان الدخل الشامل. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م لم يكن لدى الشركة أية موجودات مالية مصنفة في هذه الفئة.

وتتمثل الموجودات المالية الرئيسية للشركة في الأرصدة لدى البنوك والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والمبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة.

- **الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية** يتم بتاريخ كل تقرير مالي تقييم الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفاة للتعرف على مؤشرات إنخفاض القيمة. تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي على أنه، نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج الأولي للموجودات تأثرت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجودات.

إن بعض فئات الموجودات المالية، مثل المدينون التجاريون، لا يتم خفض قيمتها بشكل فردي بل يتم فحصها لإنخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لإنخفاض قيمة المدينون التجاريون بالخبرة السابقة للشركة في تحصيلها، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة والتي يكون إستحقاقها بين 30 – 60 يوماً إضافة إلى التغيرات الملحوظة في ظروف الإقتصاد الوطني والتي لها علاقة طردية مع تعسر سداد المديونية.

بالنسبة للموجودات المتبقية بالتكلفة المطفأة يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخفضة وفقاً لمعادلات العائد السائدة في السوق للموجودات المالية المماثلة، ولا يتم عكس هذه الخسائر في الإنخفاض في الفترات اللاحقة.

- **إلغاء إدراج الموجودات المالية**

تقوم الشركة بإلغاء إدارج أحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف أخر. إذا لم تقم الشركة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم تقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها وإستمرت بالسيطرة عليها فإن الشركة تقوم بالإعتراف بمصالحها المستبقاة في الموجود المالي بالإضافة إلى الإلتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها.

يقاس إلغاء أحد الموجودات المالية المثبت بالتكلفة المطفأة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وإجمالي المتحصلات المدينة بالإضافة إلى المدينون التجاريون وتدرج في بيان الدخل الشامل.

10.4 المطلوبات المالية

يتم الإعتراف أو عدم الإعتراف بالمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة التجارية، وذلك عند شراء أو بيع المطلوبات والذي ينص شروط عقد البيع أو الشراء على تسليمها وفقاً لجدول زمني محدد من قبل سوق مالي. يتم قياس المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.

يتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية التي تم الإعتراف بها مسبقاً بالتكلفة المخفضة أو قيمتها العادلة إعتماداً على تصنيف المطلوبات المالية.

تصنيف المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمطلوبات مالية أخرى. ويصف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ التصنيفات المختلفة للموجودات المالية في واحدة من الفئتين التاليتين:

- **المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:**

يتم تصنيف المطلوبات المالية من خلال تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الإحتفاظ بها من أجل المتاجرة بها. أو يتم تصنيفها عند إقتناءها كمطلوبات يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن المطلوبات المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة يجب أن تحقق أحد الشروط التالية :

- أنها حدثت أساساً بغرض إعادة شرائها في المستقبل القريب، أو
- إذا كانت المطلوبات المالية محتفظ بها ضمن محفظة المتاجرة الخاصة بالشركة والتي تديرها بطريقة تضمن الربح السريع والمتكرر
  على مدى فترات متقاربة، أو
- أن تكون من ضمن المشتقات المالية والتي لم تصنف كأداة من أدوات التحوط المثالي.

يتم تصنيف المطلوبات المالية والتي لم يتم الإحتفاظ بها بغرض المتاجرة، كمطلوبات تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف المبدئي وفي حال تحقق أحد الشروط التالية:

- إذا كان التصنيف سوف يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض عملية القياس للمطلوبات المالية، أو سوف يؤدي إلى الإعتراف غير الملتزم بمبدأ الثبات، أو
- إذا كانت المطلوبات المالية تمثل بنداً من بنود الموجودات أو المطلوبات المالية للشركة أو كليهما معاً، والذي يتم قياس أداءها وتقييمها بالقيمة العادلة وبناءً على سياسات إدارة المخاطر الموثقة أو باستخدام إستراتيجيات الإستثمار الخاصة بالشركة.
- إذا كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من عقد مالي يحتوي على أحد أو عدد من المشتقات المالية، شريطة أن يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والذي ينص على أن يتم تصنيف العقد كاملاً (أصول أو مطلوبات) كبند يتم تقييمه بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر.

يتم إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مع إثبات ناتج القيم في حساب الأرباح والخسائر. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م لم يكن لدى الشركة أية مطلوبات مالية مصنفة في هذه الفئة.

- **المطلوبات المالية الأخرى:** يتم القياس المبدئي للمطلوبات الأخرى بالقيمة العادلة مخصوما منها تكاليف المعاملة المالية.

يتم القياس اللاحق للمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة وباستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وتتمثل طريقة الفائدة الفعلية في إحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصاريف الفوائد على الفترة الزمنية المحددة. يتم استخدام معدل سعر الفائدة في خصم المدفوعات المستقبلية المتوقع دفعها خلال عمر المطلوبات المالية أو على مدى فترات مستقبلية أقصر في حال ما كانت مناسبة.

وتتمثل المطلوبات المالية الرئيسية للشركة في الدائنون التجاريون والأرصدة الدائنة الأخرى و المبالغ المستحقة لطرف ذو علاقة. ولا يتم إعادة قياس البنود المصنفة ضمن هذه الفئة لأن الإلتزام يكون عادة معروفاً بدرجة عالية من اليقين ويكون سداد المبالغ في فترات قصيرة الأجل. يتم الإعتراف بالدائنين التجاريين مقابل المبالغ التي يجب أن تدفع في المستقبل لقاء البضاعة والخدمات المستلمة، أكانت رفعت فيها فواتير من مورد البضاعة أو مقدم الخدمة، ويتم سداد المبالغ المستحقة للدائنين خلال 30 – 60 يوماً من تاريخ المصادقة على الدفع أو بحسب شروط الدفع المتفق عليها .

- **إلغاء إدراج المطلوبات المالية:**

تقوم الشركة بإلغاء إدراج المطلوبات المالية فقط عندما يتم التخلي عنها أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها أو سدادها. تدرج الفروقات الناتجة بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغي إدراجة وبين مجموع الإعتبارات المدفوعة والدائنين (بما في ذلك تضمين أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة) ضمن بيان الدخل الشامل.

11.4 المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الخرى

يظهر بند المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً قيمة أي إنخفاض في تاريخ إعداد البيانات المالية، إن وجد.

12.4 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تقوم الشركة في معاملاتها الإعتيادية بالتعامل مع أطراف أخرى تقع ضمن تصنيف الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، حيث يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير مهم وجوهري على عملية إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للشركة. ويتم إعتماد شروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة التي تعتقد أن الشروط لهذه المعاملات لا تختلف جوهرياً عن تلك التي يمكن أن تحصل عليها من أطراف أخرى.

13.4 النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في النقدية في الصندوق وأرصدة الحسابات تحت الطلب لدى البنوك وأية إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم القيمة وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة مثل الودائع لدى البنوك وأذون الخزانة.

14.4 مساهمات التأمينات الإجتماعية

تقوم الشركة وموظفيها بالمساهمة في التأمينات الإجتماعية وفقاً لقانون التأمينات والمعاشات رقم 25 لسنة 1991م .

15.4 الإعتراف بالإيرادات

يتم الإعتراف بالإيرادات على النحو التالي:

- الإيرادات الناجمة عن الخدمات الواردة والصادرة بمجرد تنفيذ الخدمة.
- إيرادات مبيعات أجهزة الهاتف النقال عند تحرير فاتورة البيع للعميل.
- إيرادات مبيعات الخطوط عند تفعيل الخط.
- يتم إحتساب مبيعات بطاقات التعبئة وأرصدة الوحدات غيرالمستخدمة كإيرادات مؤجلة ويتم إثباتها في الإيرادات عند تفعيل البطاقات.

16.4 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية حينما تنتقل فعلياً وبشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل مؤجر إلى المستأجر. وتحتسب مدفوعات الإيجارات التشغيلية كمصروف ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

إن جميع العقود التي أبرمتها الشركة هي عقود إيجار تشغيلية ويتم تحميل تكاليف الإيجار على أساس القسط الثابت على الفترات الخاصة بالعقود على بيان الدخل الشامل بإستثناء عند وجود أساس نظامي آخر يعبر بشكل أفضل عن نمط الفترة التي سيتم فيها إستهلاك المنافع الإقتصادية. وتظهر الإيجارات الطارئة ضمن الإيجارات التشغيلية ويعترف بها كمصروف في الفترة التي تحدث فيها.

عند الحصول على حافز للدخول في عقد إيجار تشغيلي يتم الإعتراف بهذا الحافز ضمن الإلتزامات. يتم الإعتراف بإجمالي الحوافز كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت بإستثناء عند وجود أساس نظامي أخر يعبر بشكل أفضل عن نمط الفترة التي سيتم فيها إستهلاك المنافع الإقتصادية.

17.4 الزكاة الشرعية

يتم دفع فريضة الزكاة الشرعية وفقاً لقانون الزكاة رقم ٢ لسنة ١٩٩٩م.

18.4 ضريبة الدخل

الشركة معفية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بموجب شهادة الإعفاء الضريبي السنوية رقم (٨٣٣) الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠٧م، حتى ١٤ مايو ٢٠١٢م. وتم إحتساب مخصص لضريبة الأرباح التجارية الصناعية عن الفترة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م وتم إدارجها ضمن بيان الدخل الشامل.